

قرار رئيس جمهورية مصر العربية
رقم ٤٣ لسنة ٢٠١٠

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور :

وعلى قانون الهيئات العامة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ ;
وعلى القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم تأجير العقارات المملوكة للدولة ملكية
خاصة والتصرف فيها :

وعلى قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ;
وعلى القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ في شأن المجتمعات العمرانية ;
وعلى القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ في شأن الأراضي الصحراوية ;
وعلى القانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١ في شأن بعض الأحكام المتعلقة بأملاك
الدولة الخاصة :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٤ لسنة ٢٠٠٠ بتحويل هيئة كهرباء مصر
إلى شركة مساهمة :

وعلى موافقة مجلس الوزراء بجلسته المعقودة في ٢٠٠٨/٩/٢٤ :
وبناءً على ما عرضه وزير الكهرباء والطاقة :

قرر

(المادة الأولى)

ووفقاً على تخصيص قطعة أرض مساحتها ٩٠ فدانًا الواقعه بين خطى عرض
٤١٠، ٤٩١٥، ٤٩٢٩ شمالاً وبين خطى طول ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣ شرقاً بحوض خارج الزمام
ناحية دير الميمون مركز أطفيح - محافظة حلوان والموضحة بالذكرة الإيضاحية
والخريطة المرفقة بدون مقابل للمنفعة العامة لصالح شركة الوجه القبلي لإنتاج الكهرباء ،
إحدى الشركات التابعة للشركة القابضة لكهرباء مصر وذلك لإنشاء محطة
توليد كهرباء جنوب حلوان .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية في ٣٠ صفر سنة ١٤٣١ هـ .

(الموافق ١٤ فبراير سنة ٢٠١٠ م) .

حسني مبارك

وزارة الكهرباء والطاقة

مذكرة إيضاحية

للعرض على السيد رئيس الجمهورية

بشأن

تخصيص قطعة أرض جنوب محافظة حلوان
لإقامة محطة توليد كهرباء جنوب حلوان

في إطار خطة قطاع الكهرباء لمواجهة الزيادة المتوقعة في الأحمال الكهربائية بالشبكة القومية الموحدة ولمواجهة الاحتياجات المستقبلية من الطاقة للتوسعات المنتظرة بالمناطق الصناعية وصناعات الأمن الغذائي والتوعس الزراعي ، فقد تقرر إقامة محطة توليد كهرباء جنوب الجيزة بناحية دير الميمون بمحافظة حلوان (الجيزة سابقاً) .

تبلغ المساحة المطلوبة لإقامة المحطة حوالي (٩٠ فدانًا) والتي تقع بين خطى عرض ٢٩١٥ ، ٢٩١٠ شمالي وبين خطى طول ٣١١٠ ، ٣١٠٥ شرقاً بعرض خارج الزمام ناحية دير الميمون مركز أطفيح - محافظة الجيزة .

في ٤/٢/٢٠٠٧ ورد خطاب السيد محافظ الجيزة الذي يفيد أن الموقع المقترن تخصيصه يقع خارج زمام دير الميمون ولاية الهيئة العامة للإصلاح الزراعي التابعة لوزارة الزراعة وهي الجهة المختصة في التصرف في الأراضي .

وبتاريخ ١/٢/٢٠٠٧ تم مخاطبة السيد وزير الزراعة واستصلاح الأراضي حيث إن الأرض تابعة للهيئة العامة للإصلاح الزراعي لطلب الموافقة على تخصيص المساحة المشار إليها لتنفيذ مشروع محطة توليد كهرباء جنوب الجيزة المقترنة والتي سيتم إدراجها ضمن خطة قطاع الكهرباء المستقبلية ٢٠١٢ - ٢٠١٧ وذلك نظراً للأهمية الاقتصادية والحيوية للمشروع .

في ١٤/٨/٢٠٠٧ أفادت الهيئة العامة للإصلاح الزراعي (الإداراة العامة لأملاك الدولة الخاصة) بأنه لم يسبق لها إصدار قرار تخصيص لمساحة المطلوبة وأن المساحة التي لا يوجد عليها أي تعديات تبلغ (٩٠ فدانًا) ، كما أفادت الإداراة العامة لأملاك الدولة الخاصة - منطقة أملاك الجيزة التابعة للهيئة العامة للإصلاح الزراعي بأنه بمخاطبة سكرتير عام محافظة الجيزة في ٢٥/٩/٢٠٠٨ أفاد سعادته بأن المنطقة ليس لديها أي اعتراض على إقامة المحطة على المساحة المطلوبة .

و بتاريخ ٤/١١/٢٠٠٧ ورد خطاب السيد وزير الزراعة واستصلاح الأراضي الذي يفيد بالموافقة على إقامة محطة توليد كهرباء، جنوب الجيزه على مساحة (٩٠ فدانًا) ، وحدودها كالتالى :

الحد الشرقي : بطول حوالي .٧٥ مترًا يحده حرم وطريق الكريات / الصف ثم أرض أملاك دولة محتدة .

الحد الغربي : بطول حوالي .٧٥ مترًا يحده أرض أملاك دولة منزرعة ثم حرم نهر النيل .

الحد البحري : بطول حوالي .٥٠٥ أمتار يحده صوامع تابعة لوزارة التموين وأرض أملاك دولة .

الحد القبلي : بطول حوالي .٥٠٥ أمتار يحده أرض أملاك دولة وجبانة مسلمين ثم أرض صحراوية محتدة أملاك دولة .

كما أن المساحة محل الطلب على الطبيعة أرض صحراوية غير منزرعة رملية وبعضاها أرض صخرية .

بتاريخ ٦/٥/٢٠٠٨ أفاد المجلس الأعلى للآثار - قطاع الآثار المصرية - منطقة آثار حلوان والصف بأنه لامانع من إقامة المشروع .

و بتاريخ ١٧/٨/٢٠٠٨ ورد خطاب السيد اللواء أ.ح. رئيس هيئة عمليات القوات المسلحة يفيد بالموافقة من وجهة النظر العسكرية على إقامة مشروع المحطة المقترن .

و بتاريخ ٢٨/٨/٢٠٠٨ وافق المركز الوطني لخطيط الأراضي على إقامة المشروع .

و بتاريخ ٢٤/٩/٢٠٠٨ وافق مجلس الوزراء على تخصيص مساحة ٩٠ فدانًا لإقامة محطة توليد كهرباء، جنوب الجيزه بناحية دير الميمون بمحافظة حلوان ، على أن يتم التنسيق مع الجهات ذات الولاية ووزارة البترول .

بتاريخ ١١/٩/٢٠٠٩ تم عقد اجتماع بين ممثلى الشركة القابضة لكهرباء مصر والشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية والذي تم فيه الموافقة على إمداد الموقع المشار إليه بالغاز الطبيعي (مرفق محضر الاجتماع) .

ولما كانت مشروعات إنشاء محطات توليد الكهرباء تعتبر من المشروعات القومية .

لذلك أعد مشروع قرار السيد رئيس الجمهورية المرفق لتخصيص قطعة الأرض
سالفه الذكر لصالح شركة الوجه القبلي لإنتاج الكهرباء ، إحدى الشركات التابعة للشركة
القابضة لكهرباء مصر لإقامة مشروع محطة توليد كهرباء ، جنوب حلوان وذلك بدون
مقابل نظراً للأهمية الاقتصادية والحيوية للمشروع ، ولدفع مقومات التنمية في محافظة
حلوان والمحافظات المجاورة .

والأمر معروض للتفضل بالنظر والتكرم في حالة الموافقة بتوقيعه .

مع خالص تحياتي وأحترامي وتقديرى

وزير الكهرباء والطاقة

دكتور / حسن أحمد يونس

